

النزاهة المالية أصبحت قضية تتعلق بالأعمال، وليست مجرد مسألة امتثال للمتطلبات الرقابية

النزاهة المالية أصبحت قضية تتعلق بالأعمال، وليست مجرد مسألة امتثال للمتطلبات الرقابية

غالبًا ما تُناقَش الإصلاحات الجارية في القطاع المالي العراقي من منظور رقابي، يركّز على الحوكمة والامتثال والشفافية وتعزيز القدرات المؤسسية والضوابط الرقابية. إلا أن لهذه الإصلاحات بُعدًا تجاريًا أوسع.

فقد أصبحت النزاهة المالية تؤثر بصورة متزايدة في كيفية تقييم المؤسسات من جانب المستثمرين والمُقرضين والبنوك المراسلة والمورّدين والشركاء الدوليين.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لأن الأطراف الخارجية التي تتعامل مع المؤسسات لا تكتفي عادةً بتقييم مدى ربحية أعمالها، بل تسعى أيضًا إلى التحقق من موثوقية المعلومات المالية، وشفافية هياكل الملكية والعلاقات مع الأطراف ذات العلاقة، وسلامة حوكمة عمليات اتخاذ القرار، ومدى معالجة أوجه القصور التي يتم تحديدها معالجةً فعلية.

وتؤثر هذه العوامل في مستوى الثقة بالمؤسسة، وهو ما ينعكس بدوره على قدرتها على الوصول إلى التمويل والفرص التجارية.

وتبرز أهمية ذلك بصورة خاصة في العراق، حيث تتزامن الفرص الاقتصادية مع التقدم في جهود الإصلاح المؤسسي. فقد جعل البنك المركزي العراقي تعزيز الحوكمة والامتثال والشفافية والأداء المؤسسي من المحاور الرئيسية لبرنامجه لإصلاح القطاع المصرفي.

غير أن الدروس المستفادة من هذه الإصلاحات تتجاوز القطاع المصرفي.

فمع سعي الشركات العراقية إلى الحصول على التمويل الدولي، وإقامة شراكات استراتيجية، وتعزيز وصولها إلى الأسواق الخارجية، أصبحت جودة معلوماتها المالية وممارسات الحوكمة لديها جزءًا من المقومات التي تعزز جاذبيتها لدى الشركاء والمستثمرين.

وفي هذا السياق، تؤدي خدمات التأكيد دورًا مهمًا، إلا



أن قيمتها تكون أكبر عندما تتجاوز مجرد تحديد أوجه القصور.

فالتقييم الفعّال ينبغي أن يتيح مسارًا واضحًا وقابلًا للتتبّع، يبدأ من المتطلبات الواجب استيفاؤها، مرورًا بالأدلة الداعمة، ثم تحديد الفجوات، وصولًا إلى الإجراءات التصحيحية التي يمكن التحقق من تنفيذها لاحقًا.

ومن دون هذه الخطوة الأخيرة، تظل العملية مقتصرة على التشخيص وتحديد أوجه القصور. أما عند استكمالها، فتصبح خدمات التأكيد جزءًا من جهود التحسين المؤسسي.

ولهذا، لا ينبغي النظر إلى النزاهة المالية باعتبارها مجرد التزام بالمتطلبات الرقابية.

ففي الأسواق التي تتزايد فيها الروابط والتعاملات، أصبحت النزاهة المالية جزءًا من البنية الأساسية اللازمة لممارسة الأعمال.

وعلى الرغم من أنها لا تلغي المخاطر، فإنها تجعل هذه المخاطر أكثر وضوحًا وأسهل فهمًا وتقييمًا من جانب الأطراف الخارجية.

وهذا ما يمنح النزاهة المالية قيمة تجارية حقيقية.

لقراءة المقال والاطلاع على المزيد من الرؤى والتحليلات المتعلقة بخدمات التأكيد، يُرجى الرجوع إلى إصدار أكتوبر 2026 من نشرة BDO Insights – الأردن | العراق | سوريا.

تاريخ النشر: 30 أيلول 2026